مملكة البحرين

الهيئة العامة لصندوق التقاعد

تقرير عام ٢٠٠٢

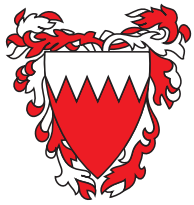

مملكـة البحـرين

الهيئـة العـامـة لصنـدوق التقـاعـد

تقـريـر عـام ٢٠٠٢

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين المفدى

صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة

رئيس الوزراء الموقر

صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾

صدق الله العظيم

سورة إبراهيم الآية (٧)

1

2

3

4

5

6

7

أعضاء مجلس الإدارة

1 **صاحب السعادة السيد عبدالله بن حسن سيف**
وزير المالية والاقتصاد الوطني
رئيس مجلس الإدارة

2 **سعادة الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة**
محافظ مؤسسة نقد البحرين
نائب رئيس مجلس الإدارة

3 **سعادة الشيخ فواز بن محمد آل خليفة**
رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة

4 **السيد راشد إسماعيل المير**
مدير عام الهيئة العامة لصندوق التقاعد

5 **السيد علي محمد العريض**
مدير مكتب سمو رئيس الوزراء
القائم بمهام رئيس ديوان سمو رئيس الوزراء

6 **العقيد أحمد عبدالله العباسي**
مدير إدارة المالية
وزارة الداخلية

7 **السيد سلمان عيسى سيادي**
مدير عام دائرة الشئون القانونية
وزارة شئون رئاسة مجلس الوزراء

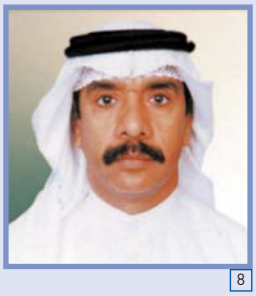
8

9

10

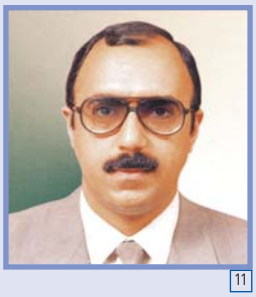
11

12

13

8 **العميد الركن أحمد يوسف الرويعي**
مدير شئون الضباط والأفراد
القيادة العامة لقوة دفاع البحرين

9 **السيد صادق عبدالكريم الشهابي**
الوكيل المساعد لشئون العمل
وزارة العمل والشئون الاجتماعية

10 **السيد سعيد عبدالكريم المرزوق**
الوكيل المساعد للعمليات
وزارة المالية والاقتصاد الوطني

11 **الدكتور فوزي عبدالله أمين**
رئيس أطباء المراكز الصحية
وزارة الصحة

12 **السيد إبراهيم عبدالله كمال**
مدير إدارة علاقات الأفراد وتنسيق البرامج
ديوان الخدمة المدنية

13 **العقيد أحمد نجم عبدالله**
رئيس شعبة الشئون الإدارية والمالية
الحرس الوطني

مكتب الخدمة
التأمينية

قسم العلاقات
العامة

إدارة المستحقات
التقاعدية

إدارة العمليات
الحسابية

إدارة تقنية
المعلومات

إدارات
وأقسام الهيئة

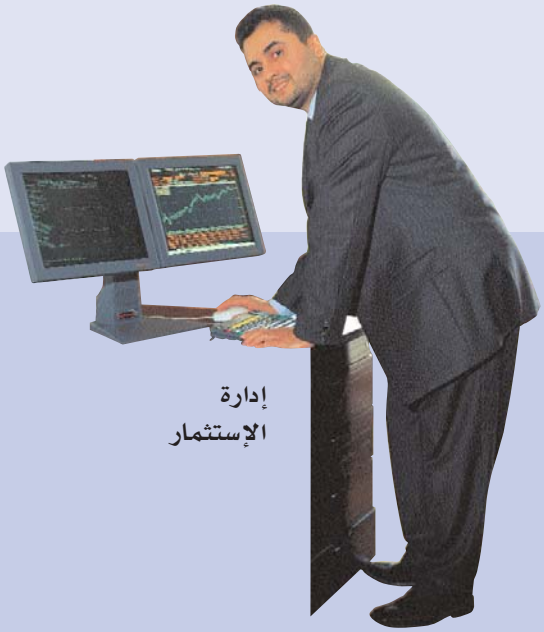

إدارة
الإستثمار

إدارة الشئون
الإدارية والخدمات

المحتويات

كلمة سعادة وزير المالية والاقتصاد الوطني

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لصندوق التقاعد 4

كلمة مدير عام الهيئة العامة لصندوق التقاعد 6

مؤشرات الأداء الاساسية 8

أولاً: مكتب المدير العام 12

ثانياً: ادارة المستحقات التقاعدية 17

ثالثاً: إدارة العمليات الحسابية 21

رابعاً: إدارة الشئون الإدارية والخدمات 49

خامساً: إدارة الاستثمار 53

سادساً: إدارة تقنية المعلومات 67

سابعاً: قسم التدقيق الداخلي 71

الجداول الإحصائية 75

كلمة رئيس مجلس الإدارة

تقديم

يسعدني أن أضع بين يدي المؤمن عليهم والباحثين والدارسين والمهتمين هذا الملف المتضمن للتقرير السنوي عن أعمال وأنشطة الهيئة العامة لصندوق التقاعد خلال السنة المالية 2002، معززاً بالبيانات المالية المفصلة والجداول والإحصاءات الموضحة لتلك الأعمال والأنشطة والتي تكشف بدورها عن جهود القائمين على الهيئة العامة لصندوق التقاعد، والتي تهدف إلى تحقيق المنفعة التأمينية للخاضعين لقانوني التقاعد المدني والعسكري.

إن المزايا التقاعدية التي تقدمها الهيئة للخاضعين لقانوني التقاعد والتي بدأت قبل 28 عاماً بصرف مكافآت نهاية الخدمة والمعاشات التقاعدية الشهرية لأصحاب المعاشات المتقاعدين والمستحقين، ما لبثت أن امتدت لتشمل الذين ما يزالون في الخدمة من خلال تقديم قروض المشتركين واستبدال المعاش وتمكينهم من تحسين مدد خدمتهم عن طريق ضم مدد الخدمات السابقة وشراء الخدمة الافتراضية، وان مما ساعد على تحقيق ذلك واستقرار وانتظام الخدمات التقاعدية، هو استقرار المركز المالي للهيئة خلال مسيرتها ونموه بثبات نتيجة الزيادة المضطردة في إجمالي احتياطيات الهيئة والذي تحقق نتيجة للنمو الإيجابي لإيرادات الهيئة ممثلة في الاشتراكات المنتظمة وعوائد الاستثمارات المتنوعة.

ومع أن السياسة الاستثمارية التي تنتهجها الهيئة في تنمية احتياطياتها تتسم بالتحفظ والحذر، إلا إنها أثبتت نجاحها حيث ظلت الهيئة تحقق على أثرها عوائد مالية مناسبة رغم تقلب وتذبذب أحوال الأسواق المالية العالمية بين فترة وأخرى، ولاسيما في السنوات الأخيرة، حيث انخفضت العوائد وزادت المخاطر بدرجة كبيرة مما كان له الأثر البالغ على أرباح واحتياطيات ورأسمال المؤسسات المالية.

هذا وإن مما مكن الهيئة العامة لصندوق التقاعد من تحقيق تلك العوائد المناسبة هو أنها تركز استثماراتها داخل البلاد مستفيدة من الفرص الاستثمارية المتوفرة فيها، ومحركة بذلك السوق المحلي وداعمة للاقتصاد الوطني بشكل أساسي، ودون أن تغفل أية من الفرص الاستثمارية المجزية في الخارج. وتجدر الإشارة هنا إلى أن إجمالي الاحتياطيات بناء على تلك الاستثمارات والعوائد قد زاد من 932,5 مليون دينار عام 2001 إلى 980 مليون دينار بنهاية عام 2002.

وجرياً على عادة حكومة مملكة البحرين استقراء سبل تحسين الخدمات المقدمة للخاضعين لقانوني التقاعد ودراسة تعزيز احتياطيات الهيئة من أجل استحداث مزايا تقاعدية جديدة، واستجابة للرغبة الملكية السامية، وتجاوباً مع مناشدات المتقاعدين وأصحاب المعاشات، فقد وافقت الحكومة الموقرة على صرف العلاوة الاجتماعية لهم أسوة بالموظفين والضباط والأفراد الذين هم على الخدمة. وإقراراً لهذه الموافقة فقد صدرت عن صاحب السمو رئيس الوزراء الموقر ثلاثة قرارات بإضافة العلاوة الاجتماعية إلى المعاشات التقاعدية، وباعتبار العلاوة الاجتماعية جزءاً من الراتب الأساسي الشهري لموظفي الحكومة المدنيين والضباط والأفراد فيما يتعلق باستقطاع اشتراكات التقاعد.

هذا وقد تزامنت تلك القرارات مع انطلاق المسيرة الإصلاحية التي تظللها الأجواء الديمقراطية والتي تكللت بإجراء الانتخابات البلدية ثم النيابية، منبئة بعهد زاهر يسوده الأمن والاستقرار والرخاء بإذن الله.

ويطيب لي بهذه المناسبة أن أرفع خالص الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى، والى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين القائد العام لقوة دفاع البحرين، مبتهلاً إلى الله سبحانه وتعالى أن يحفظهم ويجعلهم سنداً وذخراً لمملكة البحرين وشعبها ويسدد على دروب الخير خطاهم.

كما يطيب لي أن أنوه بتعاون إخواني أعضاء مجلس إدارة الهيئة في العمل من أجل ارتقاء الهيئة وخدمة الخاضعين، ولايفوتني كذلك أن أشيد بجهود مدير عام الهيئة وجميع منسوبي الهيئة لحرصهم الملموس على تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها.

وأخيراً، أدعو المولى العلي القدير أن يتقبل عملنا ويلهمنا رشدنا ويسدد خطواتنا في خدمة وطننا الغالي تحت القيادة السياسية الحكيمة، إنه سميع مجيب.

عبدالله بن حسن سيف
وزير المالية والاقتصاد الوطني
رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

مقدمـــة

إن من دواعي سروري وغبطتي أن أستهل التقرير السنوي للهيئة العامة لصندوق التقاعد لسنة 2002، بالإعراب عن بالغ الشكر والامتنان إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المفدى وإلى صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وإلى صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين حفظهم الله على قرار الحكومة الموقرة بصرف العلاوة الاجتماعية للمتقاعدين وأصحاب المعاشات والمستحقين عن المتوفين منهم، أسوة بموظفي الحكومة الذين تصرف لهم علاوة اجتماعية خلال خدمتهم. وقد جاء هذا القرار تنفيذاً لرغبة ملكية سامية، كما أنها استجابة كريمة لمناشدات وتطلعات أولئك المتقاعدين وأصحاب المعاشات، وقد كان هذا الموضوع محل دراسة من قبل إدارة الهيئة، وحاز موافقة مجلس إدارة الهيئة عليه. وبموجب هذه الموافقة ستتكفل الحكومة مشكورة بتغطية تكاليف هذه العلاوة المقدرة بأربعة ملايين دينار سنوياً.

إن من الضروري الإشارة في هذا التقرير إلى أن المسئولية التي تقع على عاتق هيئات التقاعد ومؤسسات التأمين الاجتماعي، والمتمثلة في الدرجة الأولى في الوفاء بالتزاماتها التأمينية، تفرض عليها التأكد من سلامة وضعها وتحديد مواطن الضعف والقصور في أعمالها، من خلال الاستقراء الدائم والدراسة العميقة لأحوال وأوضاع التأمين الاجتماعي ووضع الحلول المناسبة لما يتعرض له من تحديات جمة تتمثل في تناقص الإيرادات في مقابل تزايد المصروفات ومحدودية نمو الاحتياطيات، الأمر الذي غدا خطراً يهدد كثيراً من الصناديق التقاعدية.

لقد أصبحت مواجهة هذه التحديات الشغل الشاغل للهيئة العامة لصندوق التقاعد في المرحلة الحالية، وهو اهتمام نابع من حرصها على أن تظل مؤسسة تأمينية رائدة، محافظة على التزاماتها تجاه المؤمن عليهم منذ إنشائها وإلى ما شاء الله.

وقد انتهجت الهيئة أسلوباً للتعامل مع تلك التحديات يتمثل في التالي:

1. دراسة إعادة التنظيم الإداري للهيئة وهياكلها الوظيفية للتعامل مع مهامها الحالية ولمواكبة التطورات المستقبلية، ومن هذا القبيل استحداث وظيفتين لمديرين عامين مساعدين وإنشاء ثلاث إدارات جديدة. ويتجاوب ذلك مع هدف تحسين وتجويد خدمات الهيئة. علماً بأنه جرى التركيز خلال عام 2002 على تحقيق أقصى قدر من الانسيابية في معاملات المراجعين والتيسير عليهم عند التعامل.
2. العناية بموظفي وموظفات الهيئة عن طريق رفع ودعم روحهم المعنوية وكسب ثقتهم، وترقية المستحقين منهم، ورفع مستوياتهم العلمية والمهنية من خلال الابتعاث في دراسات تخصصية وأكاديمية وورش عمل ودورات، خاصة ما يتعلق منها بالتخطيط الاستراتيجي وفن وطرق العناية برضى وخدمة المراجعين.
3. تعزيز وتطوير وسائل الاتصال مع الجهات الحكومية والجهات الأخرى الخاضعة من أجل إيصال المعلومات الصحيحة والدقيقة للمنتفعين من خدماتها والمشمولين بأنظمتها. وفي هذا الجانب عقد خلال عام 2002 لقاء تنسيقي بين الهيئة وعموم الجهات الخاضعة، وكذلك ورشة عمل تدريبية في تطبيق إجراءات المعاملات التقاعدية، تهدف إلى تعزيز وتوثيق الاتصال والتحاور بين الجانبين.
4. فحص المركز المالي للهيئة عن طريق إعداد دراسة إكتوارية للوقوف على مركز الهيئة المالي.
5. تشكيل لجان عمل وتفعيلها لغرض دراسة المواضيع الإدارية والفنية ووضع الحلول واختيار الحل الأمثل وتحقيق العدالة والمساواة بين مختلف مستويات موظفي الهيئة، وأهم هذه اللجان لجنة شئون الموظفين ولجنة التظلمات ولجنة مستخدمي الحاسب الآلي واللجنة الاجتماعية.

ورغم الظروف المعاكسة وتراجع أداء الأسواق المالية إلا أن الزيادة المضطردة في إجمالي احتياطيات المؤمن عليهم والنمو الإيجابي لإيرادات الهيئة عن طريق الاشتراكات المنتظمة والاستثمارات المتنوعة قد حققت استقراراً ورسوخاً لمركز الهيئة المالي، ومكنها بالتالي من الوفاء بالتزاماتها تجاه المتقاعدين وأصحاب المعاشات والمستحقين بالحفاظ على صرف مكافأة نهاية الخدمة والمعاشات الشهرية المنتظمة مضافاً إليها الزيادة على هذه المعاشات بنسبة 3٪ وذلك منذ عام 1996، فضلاً عن تمكين المؤمن عليهم الذين ما يزالون في الخدمة من الانتفاع من قروض المشتركين واستبدال المعاش وتحسين مدة الخدمة عن طريق ضم مدد الخدمات السابقة وشراء مدة خدمة افتراضية.

وكان لتصميم ووضع الخطط والاستراتيجيات نصيب ملحوظ في نشاط هذا العام، حيث بدأ العمل على وضع استراتيجية للاستثمار تضمن سلامة احتياطيات الهيئة وأداء محافظها الاستثمارية. ومن جانب آخر فقد وضعت استراتيجية لإعادة هندسة نظم المعلومات الإدارية بالهيئة لغرض بناء نظام معلومات آلي متكامل لجميع أنشطة وعمليات الهيئة.

وعلى صعيد المراقبة والفحص فقد تم وضع خطة لتطوير نظام التدقيق الداخلي بالهيئة من خلال الاتفاق مع إحدى المؤسسات الاستشارية لتدقيق بعض العمليات ولوضع أسس فنية للتدقيق الداخلي، وتعزيز وتطوير قدرات قسم الرقابة الداخلية بالهيئة.

وكان للجانب الإعلامي دور هام في نشاط هذا العام، فقد فُعِّل هذا الدور من خلال تدشين موقع الهيئة على الإنترنت وتفعيل التواصل بين أجهزة الإعلام المكتوبة والمرئية، كما صدرت نشرة (التقاعد) بشكل جديد، وتم أيضاً تنظيم العديد من الندوات والمحاضرات وورش العمل للعديد من فئات المشتركين.

هذا، وإن الهيئة وهي على أبواب سنتها الثامنة والعشرين تتطلع بكل ثقة وتفاؤل إلى الاستمرار في أداء رسالتها النبيلة التي أنشئت من أجلها، مستعينة بالله تعالى، ثم بدعم وتأييد القيادة الحكيمة ممثلة في حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى والحكومة الرشيدة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، وبمؤازرة صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد القائد العام لقوة دفاع البحرين حفظهم الله وجعلهم سنداً وذخراً لهذا الوطن العزيز.

والله ولي التوفيق.

راشد إسماعيل المير
المدير العام

مؤشرات الأداء الأساسية

مؤشرات مالية :

أولاً: حقوق الموظفين والضباط والأفراد وصافى الدخل وعوائد الاستثمارات

السنوات	حقوق الموظفين والضباط والأفراد	صافى الدخل المحول	عوائد الاستثمارات
1998	695,470,814	50,979,500	40,877,313
1999	737,953,749	63,459,054	47,490,355
2000	803,150,512	65,576,721	57,533,109
2001	932,459,392	47,959,701	38,776,782
2002	979,965,068	40,387,123	35,199,586

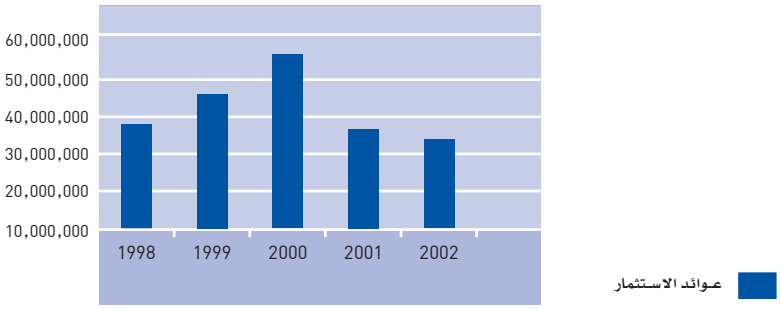

ثانياً: المصروفات التقاعدية وإيرادات الاشتراكات:

السنوات	إيرادات الاشتراكات	إيرادات ضم المدد والمحولون	المصروفات التقاعدية
1998	43,113,901	2,956,430	26,692,638
1999	44,279,884	4,121,142	32,037,154
2000	46,032,574	7,902,000	40,829,764
2001	47,865,118	8,298,775	44,738,099
2002	50,900,910	9,157,820	52,176,043

ثالثاً: المصروفات الإدارية

السنوات	تكاليف الموظفين	المواد المستهلكة والخدمات	الاستهلاك والمصروفات المتنوعة
1998	1,143,315	287,893	258,096
1999	1,232,757	298,441	225,393
2000	1,368,686	455,968	566,437
2001	1,400,899	345,365	496,701
2002	1,725,993	639,671	329,485

مؤشرات تقاعدية:

أولاً: عدد أصحاب المعاشات وعدد الموظفين الخاضعين والمستجدين والمنتهية خدماتهم

السنوات	أصحاب المعاشات	الخاضعون	المنتهية خدماتهم	المستجدون
1998	2788	32903	899	1357
1999	3850	33195	1122	1396
2000	4344	33971	1044	1813
2001	5279	35482	1456	2194
2002	5776	37690	1123	1980

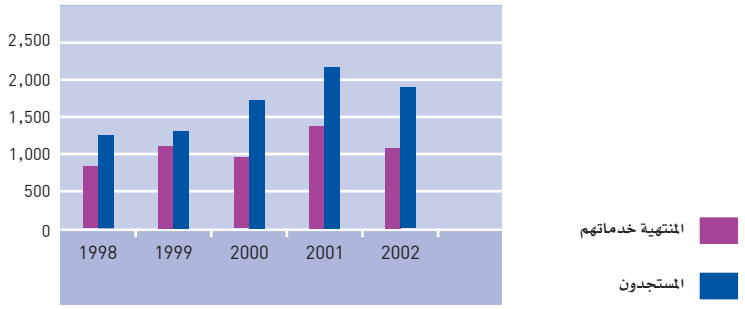

ثانياً: عدد الموظفين الذين قاموا بضم خدماتهم السابقة وشراء خدمة افتراضية

السنوات	المستفيدون من ضم الخدمة السابقة	المستفيدون من شراء الخدمة الافتراضية
1998	47	503
1999	49	583
2000	73	589
2001	354	873
2002	666	1298

ثالثاً: عدد المستبدلين والمقترضين

السنوات	المستبدلون	المقترضون
1998	1283	5307
1999	1475	5205
2000	1795	5166
2001	2044	7734
2002	2068	6391

نبذة عن
نشاطات وإنجازات
الهيئة العامة لصندوق التقاعد لعام ٢٠٠٢

أولاً:

مكتب المدير العام

المعاش التقاعدي الخطوة الأولى لبناء مستقبل الأجيال

أولاً: مكتب المدير العام

انسجاما مع الرغبة الأكيدة في أداء المهام التي تلتزم بها الهيئة العامة لصندوق التقاعد والعزم على الارتقاء بخدماتها بما يتوافق مع ما تحتمه المهام الموكلة إليها، فقد وضعت الإدارة العليا للهيئة ضمن أولوياتها بذل أقصى ما يمكن من جهود وحشد ما يتوفر من إمكانيات للنهوض بهذه المسئولية وأداء الأمانة بما يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها. وقد انعكس ذلك واقعا على ما باشره سعادة المدير العام من عمل مكثف منذ توليه مسئولية إدارة الهيئة في 25 ديسمبر 2001، وتمثل ذلك في دراسة حسن توظيف موارد الهيئة وعوائد حقوق المشتركين من جانب، وتطوير مرافق وكوادر الهيئة من جانب آخر. وقد تطلب الأمر تكثيف الجهود واللقاءات والاجتماعات لبحث وسائل وسبل تحقيق ذلك، وتمثلت تلك الجهود فيما يلي:

- عقد اجتماعين لمجلس إدارة الهيئة خلال شهري يونيو وأكتوبر 2002، وتم فيهما استعراض وإقرار الحسابات الختامية لعام 2001 والنتائج المالية للهيئة في الفترة الماضية، ومناقشة الدراسة الاكتوارية حول التوقعات المالية المستقبلية وتصورات سبل الحفاظ على احتياطيات الهيئة، وإقرار إعادة التنظيم الإداري للهيئة لمواكبة الإصلاحات التي تشهدها مملكة البحرين في هذا العهد الزاهر، وإقرار جدول جديد للرواتب.
- عقد الاجتماعات الإدارية الأسبوعية على مدار العام والتي جرى خلالها استعراض المهام والواجبات الوظيفية وتدفق العمل بين مرافق الهيئة، وبحث ومناقشة استراتيجيتها المستقبلية، وخطط العمل الموضوعة، ومشروعات تطوير وتحسين وتسهيل وتسريع الخدمات المقدمة، وتشكيل لجان داعمة للإدارات، ورفع مستويات العاملين علميا ومهنيا بالتدريب والصقل، وملء الشواغر الوظيفية، وإقرار ترقيات وحوافز للموظفين، ومناقشة الصلاحيات، ومراجعة قانوني التقاعد المدني والعسكري، ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي تصدر عن الاجتماعات، وطرح وبحث أية أمور مستجدة تكون في صالح الهيئة. وكان من أهم ما تمخض عن هذه الاجتماعات بحث ومناقشة وإقرار تعديلات التنظيم الإداري والهياكل الوظيفية للهيئة.
- المشاركة في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات وورش العمل ذات الطابع التأميني والتقاعدي والتنظيمي والفني والاستثماري على مستوى مجلس التعاون الخليجي والمستويين (العربي والدولي).
- رعاية وحضور اللقاء التنسيقي بين الهيئة العامة لصندوق التقاعد وعموم الجهات الخاضعة لقانون التقاعد – والذي عقد خلال شهر أبريل 2002 وعلى مدى يومين – بهدف تعزيز وتطوير الاتصال والتحاور البناء وبحث الاقتراحات الموضوعية حول عناصر وأصول وإجراءات الخدمات التقاعدية وسبل تبسيطها، وإيصال المعلومات والبيانات الصحيحة حول ذلك لكافة المشتركين في نظام التقاعد، وبما يؤدي إلى تحسين الأداء والمرونة والانسيابية في العمل.
- رعاية ورشة العمل التدريبية والتأهيلية لتطبيق وتنفيذ الإجراءات والمعاملات التقاعدية من جميع الجهات الخاضعة، وتناولت توضيحات وتطبيقات عملية، من خلال فرق عمل جماعية، لأنظمة القروض واستبدال المعاش وضم مدد الخدمة السابقة وشراء مدة خدمة افتراضية وكيفية الاستفادة منها وطرق احتسابها. وقد عقدت أوائل شهر نوفمبر 2002 بمشاركة ما يقرب من 180 موظفا وموظفة من ممثلي حلقات الاتصال بتلك الجهات.
- إجراء لقاء إذاعي مع المدير العام مساء يوم 2 يونيه يوم 2002 ضمن برنامج (البحرين كل مساء)، وتحدث فيه عن النتائج المالية التي حققتها الهيئة خلال عام 2001، ونوعية استثمارات الهيئة، وخطط الارتقاء بالخدمات التقاعدية.
- عقد لقاء تلفزيوني لمدير عام الهيئة صباح يوم 27 يوليو 2002 ضمن برنامج (صباح الخير) وتناول فيه التطلعات المستقبلية للنهوض بعمل الهيئة وتطوير خدماتها.
- عقد مؤتمر صحفي بالهيئة يوم الثلاثاء 12 نوفمبر 2002 تحدث فيه مدير عام الهيئة عن قرار مجلس الوزراء الموقر بصرف العلاوة الاجتماعية لأصحاب المعاشات والمتقاعدين والمستحقين والهادف لتحسين الأوضاع المعيشية للمستفيدين، وزيادة نسبة الاشتراك من 15٪ إلى 18٪ وذلك اعتبارا من شهر يناير 2003.
- بهدف تعريف موظفي الهيئة بأساليب ومناهج التخطيط الاستراتيجي والاستفادة من ذلك في رسم الخطط المستقبلية للهيئة، فقد نظمت الهيئة برعاية المدير العام مساء يوم الاثنين 2 ديسمبر 2002 محاضرة لأحد المتخصصين في هذا الجانب وهو من كبار موظفي شركة نفط البحرين (بابكو) وتحدث فيها عن (التخطيط الاستراتيجي من ناحية الإعداد والتطبيق والمتابعة).

وفي إطار رعاية إدارة الهيئة وعنايتها بكوادرها والعاملين بها فقد باشرت خلال عام 2002 اعتماد ترقياتهم ومنح حوافز للمجدين منهم، وتوج ذلك بالحفل التكريمي لموظفي الهيئة من ذوي مدد الخدمة الطويلة (10 و20 و30 سنة) والذي أقيم برعاية المدير العام مساء يوم الاثنين 30 ديسمبر 2002.

وعرفانا من الهيئة بجهود موظيفها المتقاعدين ممن خدموها بإخلاص ونزاهة وتفان وكفاءة طوال مدة خدمتهم وكانوا روادا للتقاعد والتأمين الاجتماعي وقدموا خدمات جليلة للوطن العزيز، فقد حرصت على إقامة حفل تكريمي للمدير العام السابق للهيئة بمناسبة تقاعده حضره نائب رئيس مجلس الإدارة وعدد من أعضاء المجلس ومدير عام الهيئة ومديرو الإدارات وجمع من كبار موظفيها.

مكتب الخدمة التأمينية

لقد أعطت تابعية مكتب الخدمة التأمينية لمكتب مدير عام الهيئة نتائج إيجابية من حيث التجاوب مع تطلعات الإدارة العليا للهيئة الرامية إلى تحقيق أقصى قدر من الانسابية والتيسير على المتعاملين للحصول على الخدمات والتسريع في تقديمها. وقد باشر موظفو المكتب عملهم من خلال استقبال المراجعين والرد المباشر على استفساراتهم، وبطريق الاتصالات الهاتفية الآخذة في التزايد والكثافة، ومن خلال متابعة المعاملات مع إدارات الهيئة بغرض إنجازها.

ولضمان التحسين في الخدمات المقدمة من قبل موظفي المكتب فإنه يجري العمل باستمرار على إكسابهم المعرفة والخبرة اللازمة بأنظمة التقاعد، وتمكينهم من الإلمام بكافة الإجراءات المطلوب القيام بها لخدمة الخاضعين من المدنيين والعسكريين والمستحقين عنهم، وعلى هذا الأساس فإنه تجري عملية متابعة وتدوير للموظفين بالمكتب بين فترة وأخرى، وقد نتج عن ذلك أن أصبح هؤلاء الموظفون على إلمام بجميع المتطلبات المشار إليها على نحو مُرْضٍ.

وبهدف إنجاز المعاملات التقاعدية أولا بأول وتذليل العقبات التي تعترضها فإن مكتب الخدمة التأمينية يعمل بشكل حثيث على التنسيق مع إدارات الهيئة، وذلك من خلال استكمال ومطابقة البيانات وإبداء الملاحظات بشأنها، وعمل برامج متكاملة لسداد القروض، وطباعة شهادات المعاشات آليا، والرد على استفسارات المراجعين حول القروض والاستبدال وضم مدد الخدمة بالدخول بقائمة الخدمة بالحاسب الآلي، واستحداث نظام الرد على الاستفسارات هاتفيا، وإدخال جهاز اختيار الخدمة لتمكين المستفيدين والمراجعين من الحصول عليها حسب أسبقية تواجدهم.

وتكشف الإحصائية التالية أعداد المراجعين للمكتب خلال عام 2002 البالغ عددهم الكلي 28570 مراجعاً ومستفيداً حسب الغرض من المراجعة ونوع الخدمة.

إحصائية بعدد المراجعين لمكتب الخدمة التأمينية عام 2002

الشهر	قروض	استبدال	إصابة عمل	شراء خدمة افتراضية	ضم خدمة سابقة	مكافأة وتقاعد	المتوفون والاستبعادات	الإضافات	شهادات معاش	حالات أخرى	المجموع
يناير	681	687	18	99	30	320	28	40	680	258	2841
فبراير	756	728	26	93	48	336	35	30	981	270	3303
مارس	790	809	47	46	44	290	8	96	508	148	2786
ابريل	797	820	93	87	75	259	52	83	566	135	2967
مايو	394	623	20	21	40	234	24	40	485	124	2005
يونيو	612	838	16	37	25	250	31	50	432	252	2543
يوليو	600	747	32	57	19	284	14	12	580	181	2526
أغسطس	410	234	18	20	–	212	17	31	29	106	1077
سبتمبر	495	684	4	112	17	645	25	50	367	168	2567
أكتوبر	417	749	14	41	9	457	53	60	64	73	1937
نوفمبر	534	789	12	44	–	260	35	30	201	58	1963
ديسمبر	332	644	19	51	46	165	40	66	372	320	2055
المجموع	6818	8352	319	708	353	3712	362	588	5265	2093	28570

ملاحظة :
الأرقام الواردة في هذا الجدول تتعلق بمراجعة مكتب الخدمة التأمينية
لطلب خدمة تقاعدية معينة وقد تتكرر أكثر من مرة.

قسم العلاقات العامة

من واقع ممارسته للواجبات والمهام الوظيفية المسندة إليه، يتولى قسم العلاقات العامة بالهيئة جملة من الأعمال والوظائف اليومية والموسمية، ويحرص في أداء عمله على أن يكون جهازا جيد التوصيل من وإلى الهيئة، حيث يتواصل مع الرأي العام موضحا من جهة المعلومة الصحيحة والدقيقة عن دور الهيئة الاجتماعي المتمثل في خدمة الخاضعين لقانون التقاعد، ودورها التنموي المتمثل في دعم الاقتصاد الوطني، وينقل - من جهة أخرى - لإدارة الهيئة ما يتطلع إليه المتعاملون معها من الخاضعين من تحسين وتطوير لخدماتها وذلك عن طريق ما يرصده مما ينشر عبر الصحافة المحلية والإنترنت أو يطرح من خلال الإذاعة والتلفزيون، أو ما يتلقاه من اتصالات هاتفية ومراجعة مكتبية، أو بواسطة صندوق الاقتراحات بالهيئة، وهو يعمل ما وسعه الجهد على الاستفادة مما هو متاح لتحقيق ذلك.

وتأكيدا لدور التوعية التثقيفية والإعلامية في تحقيق هذا الغرض، فإنه يتم التركيز على هذا الجانب في مخاطبة الرأي العام الداخلي والخارجي، من خلال التعاطي مع وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. ولايقتصر الجهد على رد الفعل أي على الردود والدفاع في مواجهة الاستفسار والشكوى بصدد خدمات وأعمال الهيئة، بل يعمد إلى الفعل بمعنى المبادرة واستباق النشر عن تلك الخدمات والأنشطة وتوضيح وتبسيط قانون التقاعد وبيان الحقوق والمزايا التي ينظمها في هيئة رسائل إذاعية، ومتابعة وإعداد وتنظيم لقاءات وحوارات تلفزيونية مع المسئولين بالهيئة للحديث حول شئون التقاعد وتسليط الضوء حول جهود الهيئة في رعاية وخدمة الخاضعين، ونشر أخبار ومقالات وإعلانات وتحقيقات صحفية بالصحف المحلية إضافة إلى ما ينشر بنشرة (التقاعد) التي تصدرها الهيئة، وهذا ما يفضي بدوره إلى تشكيل قاعدة بيانات ومعلومات راسخة تخدم التوعية التأمينية.

وقد كان نشاط القسم بارزا في هذا الجانب خلال عام 2002 حيث نسق لعقد لقاء إذاعي للمدير العام في شهر يونيو وآخر تلفزيوني خلال شهر يوليو، ومؤتمر صحفي حول العلاوة الاجتماعية خلال شهر نوفمبر، فيما تم بث 13 رسالة إذاعية، ونشر 37 موضوعا تقاعديا وتأمينيا بين مقال وخبر وتصريح عبر الصحافة، وكذلك ردت الهيئة على شكاوى للقراء تضمنت نقداً لخدمات الهيئة أو مطالبات بإلغاء فوائد القروض والاستبدال، ومقترحات لتحسين الخدمة، علماً بأنها بلغت 40 مادة بين مقال وشكوى ومقترح ونحوها.

وفي جانب التطور النوعي لأنشطة الهيئة والمتمثل في عقد اللقاءات والندوات التنسيقية بين الهيئة والجهات الخاضعة بهدف تحسين الخدمات التقاعدية، وتنظيم ورش العمل لممثلي حلقات الاتصال بها كان دور القسم أساسيا فيما يتعلق بالإعداد والتجهيز لذلك، وفي هذا الإطار باشر مهامه في هذا الجانب بالتعاون مع إدارة المستحقات التقاعدية وإدارة الشئون الإدارية والخدمات لعقد الندوة التنسيقية الأولى خلال شهر إبريل وورشة العمل الأولى لحلقات الاتصال خلال شهر نوفمبر 2002.

كذلك فقد أشرف القسم على إنجاز تقرير الهيئة السنوي اعتبارا من تجميع مادته الكتابية والفنية وترتيبها وترجمتها ومتابعة طباعتها، وحتى توزيعه على المعنيين داخل وخارج مملكة البحرين.

وإضافة إلى كل ذلك تولى القسم مباشرة عدد من الأعمال تمثلت في التالي:

- تعميم المراسيم والقوانين والقرارات والأوامر والتعميمات واللوائح والإعلان عنها.
- متابعة نشر إعلانات الهيئة بالصحف عن شتى المناسبات.
- المشاركة في استقبال أعضاء مجلس الإدارة وكبار الزوار.
- تنظيم برامج ضيافة لزوار الهيئة من خارج المملكة، حيث تمت استضافة وفدين من البنك الدولي زائرين لدراسة النظام التقاعدي وبحث سبل التعاون مع الهيئة واستحداث مشروعات تقاعدية تتواءم مع المتغيرات البيئية والاجتماعية.
- توثيق وتأريخ مختلف الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها الهيئة بكافة وسائل التوثيق والحفظ الحديثة.
- تلقي الاستفسارات والاستعلامات الهاتفية والإلكترونية بخصوص التقاعد والرد عليها بعد مراجعة المعنيين.
- فرز وتحليل استبيانات قياس العمل وإنجاز معاملات الخدمة التي يدونها المراجعون للهيئة لإعلام الإدارة بها.
- استقبال الموظفين المعينين حديثا وتعريفهم على مهمة الهيئة ودورها الاجتماعي والاقتصادي وطبيعة العمل بها وهيكلها الإداري، وتزويدهم بالمطبوعات الموضحة لذلك، ومن بعد ذلك تعريفهم على العاملين.
- المشاركة في إعداد موقع الهيئة للإنترنت وتغذيته بمعلومات وصور.
- المشاركة في أنشطة اللجان بالهيئة.

وتنفيذا لتوجيهات واهتمام الإدارة العليا للهيئة بتطوير وترقية مستويات موظفي قسم العلاقات العامة وصقل مهاراتهم، فإنه قد جرى ترشيحهم للانتظام في عدة دورات تدريبية وورش عمل شملت فن الإلقاء ومهارات التخطيط والابتكار والاتصال الفعال والأساليب الحديثة في التحرير الصحفي، هذا إلى جانب دورات العلاقات العامة التي تدور في فلك عملهم.

ثانياً:

إدارة المستحقات التقاعدية

ثانياً:
إدارة المستحقات التقاعدية

تهدف الهيئة العامة لصندوق التقاعد متمثلة في إدارة المستحقات التقاعدية إلى تقديم أفضل الخدمات التأمينية إلى الموظفين والضباط والأفراد والمستحقين عنهم، وذلك عن طريق المشاركة الفعالة في رسم السياسة العامة المتعلقة بتطوير الأنظمة الخاصة بالحقوق والمزايا التأمينية للخاضعين لأحكام القانون رقم (13) لسنة 1975 بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، والمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 1976 بتنظيم معاشات ومكافآت التقاعد للضباط وأفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام.

الدراسات والبحوث:

وتحقيقاً لهذا الهدف قامت الإدارة بإعداد الدراسات المقارنة لأنظمة التقاعد والتأمينات الإجتماعية في كل من دول مجلس التعاون الخليجي بصورة خاصة وفي إعداد مختارة من الدول العربية والأجنبية وذلك من جل الإستفادة منها في إعداد البحوث والدراسات التي من شأنها تزويد المشرع بالمزايا والمنافع التي تناسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي لمملكة البحرين، وكذلك إعداد الدراسات التحليلية للمنتهية خدماتهم بالإضافة إلى البيانات والجداول الإحصائية التي تبين الأوضاع التقاعدية والتي من خلالها يمكن اقتراح تحسين المزايا الحالية وإيجاد مزيد من المزايا التأمينية للخاضعين لقانوني التقاعد المدني والعسكري ولأحاب المعاشات أو المستحقين عنهم.

اللقاءات والندوات وورش العمل:

ومن ضمن جهود الإدارة في نشر الوعي التأميني للجهات الخاضعة لقانوني التقاعد المدني والعسكري أو للجهات والأفراد داخل وخارج البحرين وكذلك المهتمين بشئون التقاعد والتأمين فقد دأبت على نشر المواضيع ذات الطابع التأميني في أعداد نشرة (التقاعد) بهدف التعريف بأنظمة التقاعد في مملكة البحرين والمزايا الموجودة فيها، بالإضافة إلى عقد الندوات واللقاءات ذات الطابع التأميني تلبية لطلبات الجهات الخاضعة لشرح القانون التقاعدي وتطبيقاته والمزايا المستحدثة.

وقد تميز نشاط الإدارة بعقد لقاءات تقاعدية بلغت في مجموعها حوالي 420 محاضرة وندوة ولقاء خلال الفترة من 1985 حتى 2002 لمختلف الجهات الخاضعة لنظام التقاعد بشقيه المدني والعسكري. وتركز معظمها على شرح استحقاق المعاش التقاعدي والتقاعد المبكر بالإضافة إلى الخدمات التقاعدية التي تقدمها الهيئة والمتمثلة في (القروض، الاستبدال، ضم الخدمة السابقة، شراء الخدمة الافتراضية، وإصابات العمل).

وجدير بالذكر إنه إلى جانب تلك المحاضرات والندوات فإن الهيئة قد توجت نشاطها الإعلامي والتثقيفي خلال عام 2002 بمجموعة من الأنشطة والفاعليات لحلقات الاتصال بالوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية والجهات الخاضعة الأخرى لقانوني التقاعد، وذلك على النحو التالي:

1. اللقاء التنسيقي الأول في الفترة من 13 إلى 14 ابريل 2002 بقاعة المؤتمرات بفندق الهوليدي إن برعاية المدير العام وذلك بغرض التحاور والنقاش حول سبل تحسين الخدمات المقدمة للمتقاعدين والمستحقين وعموم المنتفعين من تلك الخدمات،
2. الورشة التدريبية الأولى حول المزايا التقاعدية بقاعة المؤتمرات بفندق الهوليدي إن في الفترة من 2 إلى 4 نوفمبر 2002، حيث تضمنت الورشة تطبيقات عمليه على كيفية احتساب القرض والاستبدال وضم وشراء المدد من خلال فرق العمل التي تم تشكيلها من المشاركين من حلقات الاتصال وممثلي الجهات الخاضعة.

تدريب طلبة جامعة البحرين والجهات الخاضعة الأخرى:

ضمن تعاون الهيئة بشكل عام وإدارة المستحقات التقاعدية والإدارات المختلفة بالهيئة بشكل خاص مع الهيئات والجهات الرسمية والأهلية الخاضعة بشأن تدريب المرشحين من تلك الجهات على فهم وتطبيق الإجراءات التقاعدية والأعمال الإدارية فيها، فقد تلقى مرشحون من كل من جامعة البحرين ومن عدد من الجهات الخاضعة خلال عام 2002 تدريباً تراوحت مدته بين شهرين إلى أربعة شهور واشتمل على إجراءات تسوية وصرف الحقوق التقاعدية، والبحث الإجتماعي إلى جانب الأعمال الإدارية والفنية.

ومن جهته قام قسم البحث القانوني بالإدارة خلال عام 2002 بتمثيل الهيئة أمام المحاكم في 68 دعوى قضائية ما بين دعاوى تعديل أعمار للخاضعين لقانوني التقاعد ودعاوى إصابات العمل.

إحصائيات تقاعدية :

وتبين إحصائيات الإدارة وجداولها الصادرة في 2002/12/31 مايلي:

- بلغ عدد الموظفين الخاضعين لأحكام القانون رقم (13) لسنة 1975 (37690) موظفاً.
- بلغ عدد أصحاب المعاشات التقاعدية من الموظفين والضباط والأفراد 14240، صرفت لهم معاشات تقاعدية مقدارها 36,3 مليون دينار خلال عام 2002.
- بلغ عدد المستحقين عن أصحاب المعاشات المتوفين 6822، صرف لهم مبلغ 8,4 ملايين دينار من إجمالي المعاشات التقاعدية.
- تم صرف مبلغ قدره 865 ألف دينار خلال عام 2002 كمنحة وفاة ونفقات جنازة ومنحة زواج، ومبلغ 12,8 مليون دينار كمكافآت تقاعدية لنهاية الخدمة.
- بلغ عدد المنتفعين من نظام استبدال المعاش من الموظفين والضباط والأفراد خلال عام 2002م 2068 صرف لهم مبلغ قدره 14,4 مليون دينار، أما إجمالي العدد منذ صدور المرسوم بقانون المنظم للاستبدال عام 1986 فقد بلغ 13,903 منتفعين صرف لهم مبلغ 104 ملايين دينار.
- بلغ عدد المنتفعين في نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد خلال عام 2002م 6,391 صرف لهم مبلغ 21,4 مليون دينار، أما إجمالي المنتفعين منذ صدور القرار رقم (2) لسنة 1993 بشأن نظام إقراض الموظفين والضباط والأفراد الخاضعين لأحكام قانوني التقاعد المدني والعسكري وحتى نهاية عام 2002 فقد بلغ 41,533 موظفاً وضابطاً وفرداً صرف لهم مبلغ 160 مليون دينار.
- بلغ عدد الذين طلبوا ضم مدة الخدمة السابقة من الموظفين والضباط والأفراد خلال عام 2002م 386 موظفاً وضابطاً وفرداً دفعوا مقابلاً لذلك مبلغا قدره 5,5 ملايين دينار.
- بلغ عدد الذين طلبوا شراء مدد خدمة افتراضية من الموظفين والضباط والأفراد 1,298 خلال عام 2002م دفعوا مقابلاً لذلك مبلغاً قدره 6,1 ملايين دينار. أما إجمالي الذين اشترو خدمة افتراضية منذ صدور المرسوم بقانون المنظم لذلك في عام 1990 فقد بلغ 6256 دفعوا مقابلاً لذلك 25,6 مليون دينار.
- بلغ عدد إصابات العمل للموظفين والضباط والأفراد الواردة للهيئة 456 إصابة خلال عام 2002 تم صرف مبلغ 208 آلاف دينار كتعويض، كما تم صرف مبلغ 104 آلاف دينار كمعاشات إصابية، علماً بأن إجمالي عدد إصابات العمل الواردة للهيئة منذ صدور المرسوم بقانون المنظم لذلك في عام 1986م وحتى نهاية عام 2002م 8781 إصابة تم تعويض 4704 حالات حيث صرف لأصحابها مبلغ 2,1 مليون دينار بين مبالغ من دفعة واحدة ومعاشات إصابية.

ثالثاً:

إدارة العمليات الحسابية

المعاش التقاعدي ضمان لحياة كريمة